التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق لعام ٢٠١٨

م.د. ايناس محمد صالح

جامعة الانبار – كلية التربية للبنات

مستخلص

ينطلق علم الجغرافية من نقطة اهتمامه بالتباين المكاني للظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية، ولما كانت جغرافية السكان فرع يهتم بتناول الظواهر المرتبطة بالسكان وخصائصهم من نمو وتركيب وتوزيع فضلا عن تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة فيه بات من الواجب توضيح التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق لعام ٢٠١٨، اذ ان الظاهرتين مرتبطتين ومتلازمتين ازلياً، فأينما يعقد زواج في أي مجتمع نجده يفك عند توفر أسباب حله. فالزواج رابطة شرعية وقانونية واجتماعية تربط الرجل بالمرأة غايتها انشاء اسرة لضمان استمرار التناسل والتكاثر أما الطلاق فنقيض ذلك هو حل الرابطة الزوجية وفكها عند تعذر استمرار الحياة الزوجية اذ يتم بشكل شرعي وقانوني واجتماعي ليكسب الصفة الرسمية، وكلا الظاهرتين تؤثران في معدلات الخصوبة والنمو السكاني ايجاباً بالنسبة للأولى وسلباً بالنسبة للثانية. فضلاً عن ان الظاهرتين تؤثران بأهم فئة عمرية بالمجتمع السكاني وأوسعها وهي فئة من تزيد اعمارهم عن ١٤ سنة فأكثر اذ تعتمد على الظاهرتين التركيبة الاجتماعية لهم.

المقدمة

تعد الظواهر الحياتية السكانية المتمثلة بالولادات والوفيات والزواج والطلاق والهجرة مرآة تعكس اوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وتؤثر ظاهرتي الزواج والطلاق في ديموغرافية المجتمع اذ تتأثر بها اهم فئة عمرية بالمجتمع وهي فئة الشباب (١٥-٦٤ سنة) وخاصةً الفئة الشابة المبكرة (١٥-٣٥ سنة)[١]، اذ يعد الزواج اهم مطلب لهم ليشبع رغباتهم النفسية والعاطفية والجنسية فضلاً عن رغبتهم في انشاء اسرة، اما الطلاق فيعد ايضاً مطلب وعلاج لما يصيب الحياة الزوجية من شرخ يتعذر استمرارها لتنال هذه الفئة الشابة نصيبها منه ولتحضي بفرصة بدء حياة زوجية مرة اخرى [٢].

هدف البحث Research Goal /

يهدف البحث الى كشف التباين المكاني والتغير الزماني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق حسب المحافظات بالاعتماد على المقاييس المتعلقة بالظاهرتين، وتحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في هذا التباين.

مشكلة البحث Research Problem /

تعد مشكلة البحث تساؤلاً يجيب عنه الجهد البحثي لذا امكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:- ما صورة التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠١٨ ؟

فرضية البحث Search Hypothesis /

تعد فرضية البحث جواب استباقي للمشكلة يمكن أثباته او دحضه من خلال الجهد البحثي[٣] لذا ففرضية البحث تتمثل بالاتي:- هناك تباين مكاني بين محافظات العراق من حيث معدلات الزواج والطلاق جاءت نتيجة تأثير عوامل جغرافية ساهمت في هذا التباين.

حدود البحث Search Limit /

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالإحصاءات الرسمية لمجلس القضاء الاعلى عن حالات الزواج والطلاق المسجلة في محاكم الاحوال الشخصية في محافظات العراق للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٨. اما الحدود المكانية للبحث فتمثلت بارض العراق الموحد[*] بمساحته البالغة ٤٣٨٤٤٦

كم^{٢} بموقع جغرافي معروف تمثل بحدوده من الشمال تركيا ومن الشرق ايران ومن الشمال الغربي سوريا ومن الغرب الاردن ومن الجنوب الغربي السعودية ومن الجنوب الكويت، اما فلكياً فيقع بين دائرتي عرض ٥ ْ ٢٩ َ – ٢٢ ْ ٣٧ شمالاً وخطي طول ٤٢ َ ٣٨ ْ – ٤٥ َ ٤٨ ْ شرقاً.

منهجية البحث وهيكليته Research Methodology And Structure /

قدر تعلق الامر بهدف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي في كشف التباين المكاني للظاهرتين المدروستين، وللوصول لهدف البحث فقد جاء فيه ثلاث مطالب تناول الاول منها تغير حالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨، أما المطلب الثاني فتناول التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠١٨ معبراً عنها بمقاييس الزواج المتمثلة بمعدل الزواج الخام ومعدل تكوين العائلات والنسبة المئوية لحجم حالات الزواج لكل محافظة الى اجمالها في عموم العراق، ومقاييس الطلاق المتمثلة بمعدل الطلاق الخام ومعدل الطلاق بالنسبة للزواج والنسبة المئوية لحجم حالات الطلاق في كل محافظة الى أجمالها في عموم العراق. أما المطلب الثالث تناول العوامل الجغرافية المؤثرة في تباين توزيع الظاهرتين المدروستين مكانيا تمثلت بالعوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية، وقد تعزز البحث بمجموعة من الجداول والاشكال البيانية والخرائط الموضحة لهذا التباين.

مسوغات البحث Search Credentials /

١ – ندرة الدراسات الجغرافية العراقية التي تناولت الزواج والطلاق في عموم العراق بل جاء اغلبها لبعض محافظات القطر.

٢ – زيادة الاهتمام بدراسة الظواهر الحياتية المؤثرة في مستوى الخصوبة واتجاهها والنمو السكاني وتغيره وتأتي الظاهرتين قيد الدراسة في مقدمتها.

٣ – نالت ظاهرتي الزواج والطلاق من حيث معدلاتهما واتجاههما في الآونة الاخيرة اهتمام واسع كشفته الدراسات البحثية للاختصاصات المتعددة تارةً والاحصاءات المنشورة على المواقع الرسمية للجهات ذات العلاقة تارةً اخرى.

الدراسات الجغرافية العراقية السابقة Previous Iraqi Geographical Studies/

هي على سبيل المثال لا الحصر كالاتي:-

١ – دراسة الباحثة عبير ضيدان ابراهيم الموسومة التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق في قضاء الاعظمية للمدة ١٩٨٧ – ٢٠٠٠ (٤).

٢ – دراسة الباحث حيدر علي جبر الوحيلي الموسومة تحليل جغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الزبير للمدة ١٩٩٧ – ٢٠١١ (٥).

٣ – دراسة الباحث رؤوف رحمن رمضان الخفاجي الموسومة التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة كربلاء للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ (٦).

المطلب الاول

تغير حالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨

تعد حالات الزواج والطلاق المسجلة من اهم ركائز تحديد التركيب المدني للسكان الذي يشمل العزاب والمتزوجون والمطلقون والارامل، لذا فأن تغير حالات الزواج والطلاق يؤثر بدرجة كبيرة في تغير التركيب المدني واتجاهه في العراق.

اولاً – تغير حالات الزواج المسجلة في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨

بلغت اجمالي حالات الزواج المسجلة لعام ٢٠٠٧ في عموم العراق نحو ٢١٧٢٢١ حالة، نجدها ارتفعت في عام ٢٠١٨ لتبلغ نحو ٣٢٤٣٣٨ حالة. اي تغيرت بزيادة مطلقة بلغت ١٠٧١١٧ حالة زواج وبنسبة تغير سنوي بلغت ٣،٧ % سنوياً. ويوضح الجدول (١) ان هناك تباين مكاني لتغير حالات الزواج المسجلة بين محافظات القطر، اذ سجلت محافظة نينوى اعلى تغير للظاهرة للمدة المذكورة بلغت ٢٩٩٣٤ حالة زواج وبنسبة تغير سنوي بلغ ٣،٦ %. بينما سجلت محافظة صلاح الدين ادنى تغير في حالات الزواج المسجلة للمدة ذاتها بزيادة مطلقة بلغت ٤٠ حالة فقط بنسبة تغير سنوي بلغت ٠،٠٣ %. وبين هاتين المحافظتين تتحرك باقي محافظات القطر وعليه يمكن تقسيمها بحسب نسب التغير السنوي لحالات الزواج المسجلة فيها للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨ الى الفئات الاتية:-

١ – الفئة الاولى ذات التغير المرتفع لحالات الزواج المسجلة والتي تزيد نسبة التغير السنوي عن ٤ % سنوياً وتشمل محافظات نينوى وذي قار والبصرة وكركوك.

٢ – الفئة الثانية ذات التغير المتوسط لحالات الزواج المسجلة فيها اذ تتراوح نسبة التغير السنوي بين٤– ٢ % سنوياً وتشمل محافظات بغداد وكربلاء والقادسية والمثنى والنجف.

٣ – الفئة الثالثة ذات التغير المنخفض لحالات الزواج المسجل اذ تقل نسبة التغير السنوي عن ٢ % وتشمل محافظات ديالى وبابل وواسط والانبار وميسان وصلاح الدين.

جدول (١) تغير حالات الزواج المسجلة في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨

ت	المحافظات	عدد حالات الزواج المسجلة		معدلات التغير للزواج *	
		٢٠٠٧	٢٠١٨	تغير مطلق	تغير سنوي %
١	بغداد	٥٣٦٣١	٧٨٨٣٦	٢٥٢٠٥	٣،٦
٢	نينوى	١٩٤٢١	٤٩٣٥٥	٢٩٩٣٤	٨،٨
٣	ديالى	٧٤٠٩	١٣٠٠٥	٥٥٩٦	١،٧
٤	بابل	١٧٩٢١	٢١٤٤٧	٣٥٢٦	١،٦
٥	النجف	١١١٨٨	١٥٠٦٠	٣٨٧٢	٢،٧
٦	كركوك	٩٧٦٥	١٥٢٥١	٥٤٨٦	٤،١
٧	ذي قار	١١٢٥٠	٢١١٧٢	٩٩٢٢	٦
٨	الانبار	١٥٦٣٨	١٧٦٥١	٢٠١٣	١
٩	البصرة	١٦٥٣٧	٢٦٨٠٩	١٠٢٧٢	٤،٥
١٠	واسط	١٠٨٤٩	١٢٥٨٦	١٧٣٧	١،٤
١١	صلاح الدين	١٠٧٧٣	١٠٨١٣	٤٠	٠،٠٣
١٢	المثنى	٥٨٨٩	٧٦١٢	١٧٢٣	٢،٣
١٣	ميسان	٨٥٦٤	٩٨٣٩	١٢٧٥	١،٣
١٤	كربلاء	٩٥٥٥	١٢٥٤٨	٢٩٩٣	٢،٥
١٥	القادسية	٨٨٣١	١٢٢٧٢	٣٤٤١	٣

المجموع	٢١٧٢٢١	٣٢٤٣٣٨	١٠٧١١٧	٣،٧

المصدر: جمهورية العراق، مجلس القضاء الاعلى، دائرة العلاقات العامة والشؤون القانونية، قسم التخطيط والاحصاء (بيانات غير منشورة).

*عمل الباحثة / تم حساب معادلة التغير المطلق كالاتي $R = p1 - p0$

تم حساب معادلة التغير المطلق كالاتي $R = (1 -) 100$

P1 = حجم الظاهرة اللاحق

P0 = حجم الظاهرة السابق

n = عدد السنوات بين التعدادين والبالغ ١١ سنة

لمزيد من التفاصيل ينظر: د. عبد الحسين الزيني واخرون، الاحصاء السكاني، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٥١ – ١٥٤.

ثانياً – تغير حالات الطلاق المسجلة في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨

يوضح الجدول (٢) تغير حالات الطلاق المسجلة في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨ اذ بلغت عدد حالات الطلاق المسجلة لعام ٢٠٠٧ في عموم العراق نحو ٤١٥٣٦ حالة ارتفعت لتبلغ عام ٢٠١٨ نحو ٧٣٢٨٢ حالة اي بزيادة مطلقة بلغت ٣١٧٤٦ حالة طلاق وبتغير سنوي بلغت نسبته ٥،٣ % سنوياً. ورغم تباين معدلات التغير مكانياً من محافظة لأخرى الا انه تراجع في محافظة واسط فقط بفرق مطلق بلغ ١٣٤ حالة طلاق وبنسبة تغير سنوية بلغت – ٠،٦ % اي ان حالات الطلاق في واسط تسير نحو التراجع وليس الزيادة للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨، اما باقي محافظات القطر فتشهد جميعها زيادة في حجم حالات الطلاق المسجلة للمدة ذاتها، اذ يظهر التغير اعلاه في محافظتي النجف وديالى بتغير مطلق بلغ ٢٩٠٤ و ٢٨٩١ حالة طلاق لكل منها على التوالي وبنسبة تغير سنوية بلغت ١٤ % سنوياً لكل منهما، بينما نجد ان اقل تغير في حجم الظاهرة قد جاء في محافظة كركوك بتغير مطلق بلغ ٤٧١ حالة طلاق وبنسبة تغير بلغت ١،٨ % سنوياً. ومن استقراء الجدول (٢) يمكن تقسيم محافظات العراق بحسب نسبة التغير السنوية لحالات الطلاق المسجلة للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨ الى الفئات الاتية:-

١ – الفئة الاولى ذات التغير المرتفع لحالات الطلاق المسجلة والتي تزيد فيها نسبة التغير السنوية عن ٧ % وتضم كل من محافظات ديالى والنجف والانبار وكربلاء.

٢ – الفئة الثانية ذات التغير المتوسط في حالات الطلاق اذ تتراوح نسبة التغير بين ٧ – ٤ % سنوياً وتشمل محافظات ذي قار والبصرة وبغداد وصلاح الدين والمثنى.

٣ – الفئة الثالثة ذات التغير المنخفض في حالات الطلاق اذ تقل نسبة التغير السنوي عن ٤ % سنوياً وتشمل محافظات القادسية وبابل وميسان وكركوك ونينوى .

جدول (٢) تغير حالات الطلاق المسجلة في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨

ت	المحافظات	عدد حالات الطلاق المسجلة		معدلات التغير للطلاق	
		٢٠٠٧	٢٠١٨	تغير مطلق	تغير سنوي %
١	بغداد	١٦٧٥١	٢٩١٥٨	١٢٤٠٧	٥،٢
٢	نينوى	٣٩٨٦	٥٥٢٦	١٥٤٠	٣
٣	ديالى	٨٩٣	٣٧٨٤	٢٨٩١	١٤
٤	بابل	٣١٣٥	٣٨٦١	٧٢٦	٢
٥	النجف	٨٣٦	٣٧٤٠	٢٩٠٤	١٤
٦	كركوك	٢٠٧٠	٢٥٤١	٤٧١	١،٨
٧	ذي قار	١٩٥٦	٤٠٧٢	٢١١٦	٦،٨
٨	الانبار	١٠٥٥	٢٩٢٢	١٨٦٧	٩،٧
٩	البصرة	٣٣٩٧	٦٨٥٨	٣٤٦١	٦،٦
١٠	واسط	١٩٠٤	١٧٧٠	١٣٤	٠،٦
١١	صلاح الدين	٩٦٥	١٤٧٠	٥٠٥	٤
١٢	المثنى	٥٧٦	٨٨٥	٣٠٩	٤
١٣	ميسان	١٢١٠	١٥٢٣	٣١٣	٢
١٤	كربلاء	١٢٢٢	٢٧٧٦	١٥٥٤	٧،٧
١٥	القادسية	١٥٨٠	٢٣٩٦	٨١٦	٣،٨

المجموع	٤١٥٣٦	٧٣٢٨٢	٣١٧٤٦	٥،٣

المصدر: جمهورية العراق، مجلس القضاء الاعلى، دائرة العلاقات العامة والشؤون القانونية، قسم التخطيط والاحصاء (بيانات غير منشورة).

وخلاصة القول وفي ضوء ما تقدم ذكره من بيان التباين المكاني لحجم التغير في حالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨ وما توضحه الخارطة (١) يمكن استقراء الاتي: –

١ – ان نسبة تغير حالات الطلاق المسجلة في عموم العراق البالغة ٥،٣ % سنوياً تفوق نسبة تغير حالات الزواج المسجلة والبالغة ٣،٧ % سنوياً وهذا مؤشر ينذر بوجود ظاهرة غير سوية تسود المجتمع العراقي، فأذا استمرت نسب التغير تسير على هذا الخط نجد ان مضاعفة حالات الزواج في العراق سيستلزم تسعة عشر سنة بينما مضاعفة حالات الطلاق لا يتطلب سوى ثلاثة عشر سنة.

٢ – جاءت محافظتي نينوى وكركوك بفئة عالية تغير حالات الزواج وضمن فئة منخفضة تغير حالات الطلاق ويعود السبب في ذلك الى حالة التحسن في الوضع الامني وعودة النازحين سيما في محافظة نينوى وتسجيل عقود الزواج الخارجي في محاكم المحافظة بعد انتهاء مرحلة النزوح. بينما يلاحظ ان محافظتي الانبار وصلاح الدين قد جاءت ضمن فئة التغير المنخفض لحالات الزواج والتغير المرتفع لحالات الطلاق للفترة ذاتها ويعزى ذلك الى تصديق عقود الطلاق الخارجي في محاكم المحافظة بعد انتهاء فترة النزوح وعودة الاسر النازحة.

٣ – جاءت العاصمة بغداد بفئة التغير المتوسط لكل من حالتي الزواج والطلاق المسجلتين بنسبة تغير سنوي للزواج بلغت ٣،٦ % سنوياً ونسبة تغير للطلاق بلغت ٥،٢ % سنوياً وهي نسب تقترب من معدلات تغير الظاهرتين في عموم العراق ويرجع ذلك الى الثقل السكاني المؤثر في العاصمة والبالغة نسبته ٢٤ % و ٢١،٥ % من اجمالي سكان القطر للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠١٨ على التوالي.

٤ – بلغ مقياس معدل تكوين العائلات** في عموم العراق لعام ٢٠٠٧ نحو ٥٢٢٩ عائلة بينما تراجع لعام ٢٠١٨ ليبلغ ٤٤٢٥ عائلة وهذا يترتب عليه اثراً سلبياً على معدل الخصوبة والنمو السكاني في عموم القطر.

الخارطة (١)

التوزيع الجغرافي لنسبة التغير السنوي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨

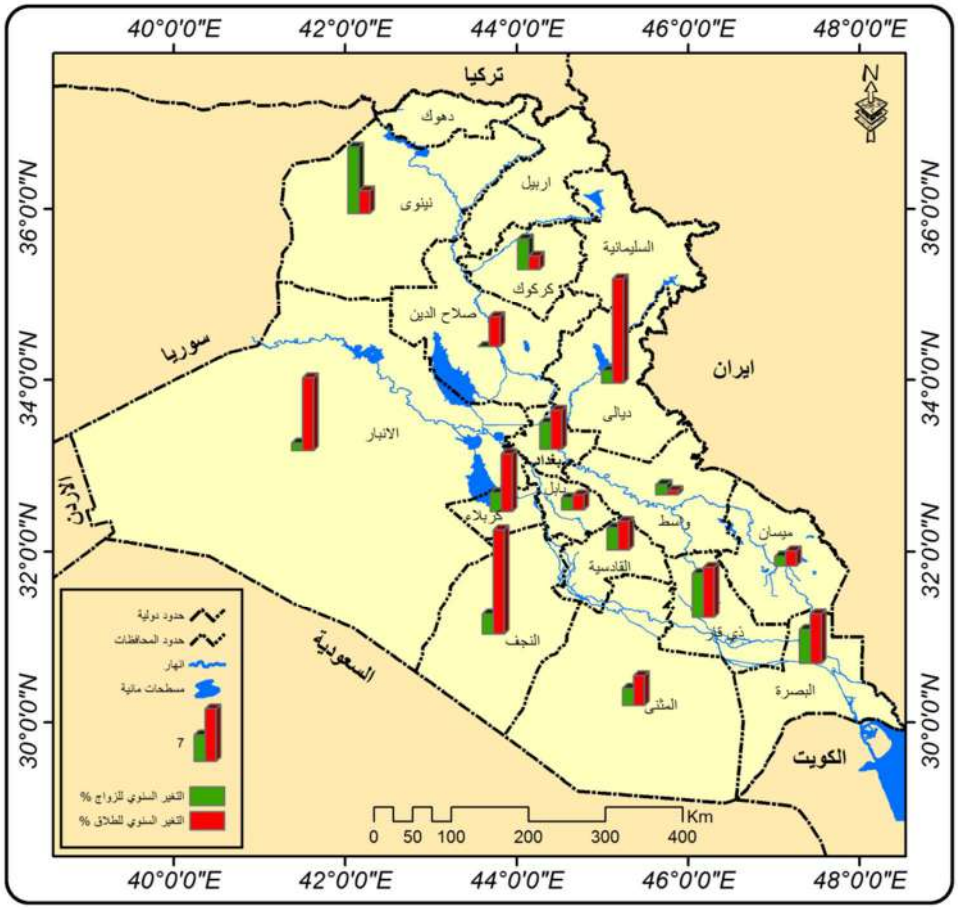

المصدر: بالاعتماد على الجدولين (١) و(٢).

المطلب الثاني

التوزيع الجغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق لعام ٢٠١٨

تبرز أهمية التوزيع الجغرافي للظواهر البشرية سيما الظواهر المرتبطة بالسكان والمتمثلة بحالات الزواج والطلاق من خلال الاستفادة في تحليل هذا التوزيع وتحليل مؤشراته وتقديمها لذوي الاختصاص من مخططين واجتماعيين وديموغرافيين ومشرعين وصناع قرار، اذ يبدأ توسيع مشاريع الاسكان وخدمات الصحة الانجابية وبرامج الرعاية الاسرية عند ارتفاع مؤشرات الزواج، او توسيع مشاريع الرعاية الاجتماعية وبرامج البحث والارشاد الاجتماعي للوقوف على اسباب المشكلة والسعي الى حدها عند ارتفاع مؤشرات الطلاق.

اولاً – التوزيع الجغرافي لحالات الزواج المسجلة في العراق لعام ٢٠١٨

يعد الزواج سنة الله في خلقه، وقد حث الله تعالى على الزواج في قرآنه الكريم بقوله تعالى (وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله)[٧] وحث عليه رسولنا الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) بقوله (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فأنه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فأنه له وجاء)[٨]. وقد جعل الله في الزواج حكمة بالغة كونه عبادة لله وتكريم للإنسان وحفظاً للأنساب وعفة وتجنب للرذيلة وطريقاً للتكاثر والتناسل وتوطيداً للأواصر الاجتماعية[٩]. ويوضح الجدول (٣) حجم حالات الزواج المسجلة في العراق حسب المحافظات ومؤشراته المتمثلة بمعدل الزواج الخام ومعدل تكوين العائلات ومعدل الاهمية النسبية، اذ سُجلت حالات الزواج في عموم العراق لعام ٢٠١٨ نحو ٣٢٤٣٣٨ حالة احتلت محافظة بغداد اهمية نسبية بلغت ٢٤،٣% تلتها محافظة نينوى بأهمية نسبية بلغت ١٥،٣ %. بينما جاءت محافظة المثنى باقل اهمية نسبية بلغت ٢،٣ % تلتها محافظة ميسان بأهمية نسبية بلغت ٣،٢ %، ويرجع السبب الرئيسي في تباين الاهمية النسبية لحالات الزواج المسجلة حسب محافظات القطر الى تباين الحجم السكاني لكل من محافظات بغداد ونينوى التي تضم ٢١،٣ % و ٩،٢ % من اجمالي سكان القطر لكل منها على التوالي، بينما لا تضم محافظة المثنى سوى ٢،٢ % من اجمالي سكان القطر لتعد بذلك اقل المحافظات سكاناً اما محافظة ميسان فتضم ٢،٩ % منهم. وبين المثالين السابقين تتحرك باقي محافظات القطر بالأهمية النسبية لحالات الزواج المسجلة في القطر. وارتباطاً

بحالات الزواج المسجلة بالقطر يبرز مؤشر معدل تكوين العائلات الذي يعبر عن عدد العائلات الجديدة التي تضاف الى المجتمع نتيجة حالات الزواج المعقود بعد استبعاد حالات الطلاق المسجلة للعام نفسه، وعليه فالمؤشر يبين ان معدل تكوين العائلات بلغ في القطر لعام ٢٠١٨نحو ٤٤٢٥ عائلة وتباين من محافظة لاخرى فبلغ اعلاه في محافظة نينوى بواقع ٨٩٣١ عائلة بينما انخفض المعدل في محافظة بغداد فبلغ ٢٧٠٣ عائلة. وقدر تعلق الامر بهدف الدراسة نجد ان معدل الزواج الخام يتباين من محافظة الى اخرى وعلى ضوء هذا التباين قُسمت المحافظات العراقية الى المجموعات الاتية:-

١ – مجموعة المحافظات ذات معدل الزواج الخام المرتفع اذ يزيد المعدل عن ١٠ بالألف وتضم محافظات نينوى وبابل.

٢ – مجموعة المحافظات ذات معدل الزواج الخام المتوسط اذ يتراوح بين ١٠ – ٩،٥ بالألف وتضم محافظات النجف وذي قار والانبار وكربلاء وبغداد والقادسية وكركوك.

٣ – مجموعة المحافظات ذات معدل الزواج الخام المنخفض اذ يقل عن ٩،٥ بالألف وتشمل محافظات البصرة وواسط وميسان والمثنى وديالى وصلاح الدين.

جدول (٣) التوزيع الجغرافي لحالات الزواج المسجلة في العراق ومؤشراته لعام ٢٠١٨

ت	المحافظات	عدد حالات الزواج المسجلة	مؤشرات الزواج		
			معدل الزواج الخام بالألف *	معدل تكوين العائلات	الاهمية النسبية للزواج %
١	بغداد	٧٨٨٣٦	٩،٧	٢٧٠٣	٢٤،٣
٢	نينوى	٤٩٣٥٥	١٤	٨٩٣١	١٥،٣
٣	ديالى	١٣٠٠٥	٨	٣٤٣٦	٤
٤	بابل	٢١٤٤٧	١٠،٤	٥٥٥٤	٦،٦
٥	النجف	١٥٠٦٠	١٠	٤٠٢٦	٤،٦
٦	كركوك	١٥٢٥١	٩،٥	٦٠٠١	٤،٧

٧	ذي قار	٢١١٧٢	١٠	٥١٩٩	٦،٥
٨	الانبار	١٧٦٥١	١٠	٦٠٤٠	٥،٥
٩	البصرة	٢٦٨٠٩	٩،٣	٣٩٠٩	٨،٣
١٠	واسط	١٢٥٨٦	٩	٧١١٠	٣،٩
١١	صلاح الدين	١٠٨١٣	٦،٧	٧٣٥٥	٣،٣
١٢	المثنى	٧٦١٢	٩	٨٦٠١	٢،٣
١٣	ميسان	٩٨٣٩	٩	٦٤٦٠	٣،٢
١٤	كربلاء	١٢٥٤٨	١٠	٤٥٢٠	٣،٨
١٥	القادسية	١٢٢٧٢	٩،٦	٥١٢٠	٣،٧
المجموع		٣٢٤٣٣٨	٨،٥	٤٤٢٥	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، مجلس القضاء الاعلى، دائرة العلاقات العامة والشؤون القانونية، قسم التخطيط والاحصاء (بيانات غير منشورة).

* معدل الزواج الخام = عدد حالات الزواج المسجلة خلال سنة / عدد السكان منتصف السنة × ١٠٠٠

ثانياً – التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق المسجلة في العراق لعام ٢٠١٨

يعد الطلاق ظاهرة اجتماعية نابعة من المجتمع وناجمة عن العلاقات الزوجية غير السليمة، وقد عرفت المجتمعات القديمة الطلاق حتى قبل نزول الشرائع السماوية [١٠]، ورغم ان الاسلام اباحه ألا انه عُد مبغوضاً بقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) (ابغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق)، ولم يجعله ميسوراً بل حدده بقيود وعوائق لكي يَّذكر الازواج بواجباتهم ومسؤولياتهم اتجاه الابناء والاسرة. ورغم هذه المحددات يبقى الطلاق وسيلة لحل الرابطة الزوجية عند تعذر الوسائل السلمية في اصلاحها ويعد وسيلة في دفع واتقاء ضرر اكبر يمكن ان يحدث ان استمرت الحياة الزوجية [١١].

عند استقراء الجدول (٤) الذي يوضح التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق المسجلة في العراق ومؤشراتها لعام ٢٠١٨ نجد انها بلغت نحو ٧٣٢٨٢ حالة طلاق استأثرت محافظة بغداد وحدها أهمية نسبية بحالات الطلاق المسجلة بلغت ٤٠ % تلتها محافظة البصرة بأهمية نسبية بلغت ٩،٤ %، بينما جاءت محافظة المثنى بأقل أهمية نسبية لحالات الطلاق المسجلة بها اذ بلغت ١،٢ % تلتها محافظتي ميسان وصلاح الدين بنسبة ٢ % لكل منهما. اما مؤشر معدل طلاق خام فبلغ في عموم القطر ٢ بالألف اذ تباين من محافظة لأخرى فبلغ اعلاه في محافظة بغداد نحو ٣،٦ بالألف واقله في محافظة صلاح الدين فبلغ ٠،٩ بالألف. اما مؤشر معدل نسبة الطلاق الى الزواج فبلغ في عموم القطر ٢٢،٦ % وهو مؤشر ذو دلالة هامة اذ يظهر النسبة المئوية لعدد حالات الطلاق المسجلة لكل مئة حالة زواج معقود لنفس السنة ويشير الى ان من كل مئة حالة زواج عقدت تم طلاق اكثر من ٢٢ منها في عموم القطر ورغم ذلك فهذه النسبة متباينة من محافظة لأخرى فمحافظة بغداد سجلت اعلى نسبة بلغت ٣٧ % بينما سجلت محافظة نينوى اقل نسبة بلغت ١١ %. وعلى اساس تباين معدل الطلاق الخام في القطر فقد تم تقسيم المحافظات الى المجاميع الاتية: -

١ – مجموعة المحافظات ذات معدل الطلاق الخام المرتفع الذي يزيد عن ٢ بالألف وتضم محافظات بغداد والنجف والبصرة وديالى وكربلاء.

٢ – مجموعة المحافظات ذات معدل الطلاق الخام المتوسط اذ يتراوح بين ٢ – ١،٥ بالألف وتتمثل بمحافظات بابل والقادسية ونينوى والانبار وكركوك وذي قار.

٣ – مجموعة المحافظات منخفضة معدل الطلاق الخام اذ يقل عن ١،٥ بالألف وتضم كل من محافظات واسط وميسان والمثنى وصلاح الدين.

جدول (٤) التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق المسجلة في العراق ومؤشراته لعام ٢٠١٨

ت	المحافظات	عدد حالات الطلاق المسجلة	مؤشرات الطلاق *		
			معدل الطلاق الخام بالألف	معدل نسبة الطلاق الى الزواج %	الاهمية النسبية للطلاق %
١	بغداد	٢٩١٥٨	٣،٤	٣٧	٣٩،٧
٢	نينوى	٥٥٢٦	١،٦	١١	٧،٥

٣	ديالى	٣٧٨٤	٢،٣	٢٩	٥،٢
٤	بابل	٣٨٦١	١،٨	١٨	٥،٣
٥	النجف	٣٧٤٠	٢،٥	٢٤،٨	٥،٢
٦	كركوك	٢٥٤١	١،٥	١٦،٦	٣،٥
٧	ذي قار	٤٠٧٢	١،٩	١٩	٥،٥
٨	الانبار	٢٩٢٢	١،٦	١٦،٥	٤
٩	البصرة	٦٨٥٨	٢،٣	٢٥،٥	٩،٤
١٠	واسط	١٧٧٠	١،٢	١٤	٢،٤
١١	صلاح الدين	١٤٧٠	٠,٩	١٣،٦	١،٩
١٢	المثنى	٨٨٥	١	١١،٦	١،٢
١٣	ميسان	١٥٢٣	١،٣	١٥	٢،١
١٤	كربلاء	٢٧٧٦	٢،٢	٢٢	٣،٨
١٥	القادسية	٢٣٩٦	١،٨	١٩،٥	٣،٣
المجموع		٧٣٢٨٢	٢	٢٢،٦	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، مجلس القضاء الاعلى، دائرة العلاقات العامة والشؤون القانونية، قسم التخطيط والاحصاء (بيانات غير منشورة).

***ويعبر عن المؤشرات بالصيغ الرياضية الاتية: -**

معدل الطلاق الخام = عدد حالات الطلاق المسجلة خلال سنة / عدد السكان منتصف السنة × ١٠٠٠

معدل نسبة الطلاق الى الزواج = عدد حالات الطلاق المسجلة خلال سنة / عدد حالات الزواج المسجلة لنفس السنة × ١٠٠

ينظر: د. عبد الحسين زيني وزملاؤه، الاحصاء السكاني، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٢٨.

وصفوة ما تقدم ذكره في هذا المطلب من توزيع جغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق ومن استقراء الخارطة (٢) نستنتج الاتي: -

١ – هناك تباين مكاني حسب محافظات القطر في معدلات الزواج والطلاق الخام، اذ سجلت محافظة نينوى اعلى معدل زواج خام، بينما سجلت محافظة بغداد اعلى معدل طلاق خام. اما ادنى معدلي زواج وطلاق خام فسُجل في محافظة صلاح الدين.

٢ – هناك علاقة ارتباط عكسي تام بين مؤشري معدل تكوين العائلات ومعدل نسبة الطلاق الى الزواج ويرجع السبب الى ان تكوين العائلات بالمجتمع هو محصلة لما يتم استبعاده من حالات طلاق مسجلة قياساً بحالات الزواج المعقود بالمجتمع لنفس السنة.

٣ – بلغ معدل الزواج الخام في عموم القطر لعام ٢٠١٨ نحو ٨،٥ بالألف بينما بلغ معدل الطلاق الخام ٢ بالألف وكلاهما ارتفع عند مقارنتهما بعام ٢٠٠٧ فمعدل الزواج الخام بلغ ٧،٣ بالألف بنسبة تغير سنوية لهذا المعدل بلغت ١،٤ % سنوياً، بينما معدل الطلاق الخام بلغ ١،٤ بالألف اي سار بنسبة تغير سنوية لهذا المعدل بلغت ٣،٣ % سنوياً.

خارطة (٢) التوزيع الجغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق لعام ٢٠١٨

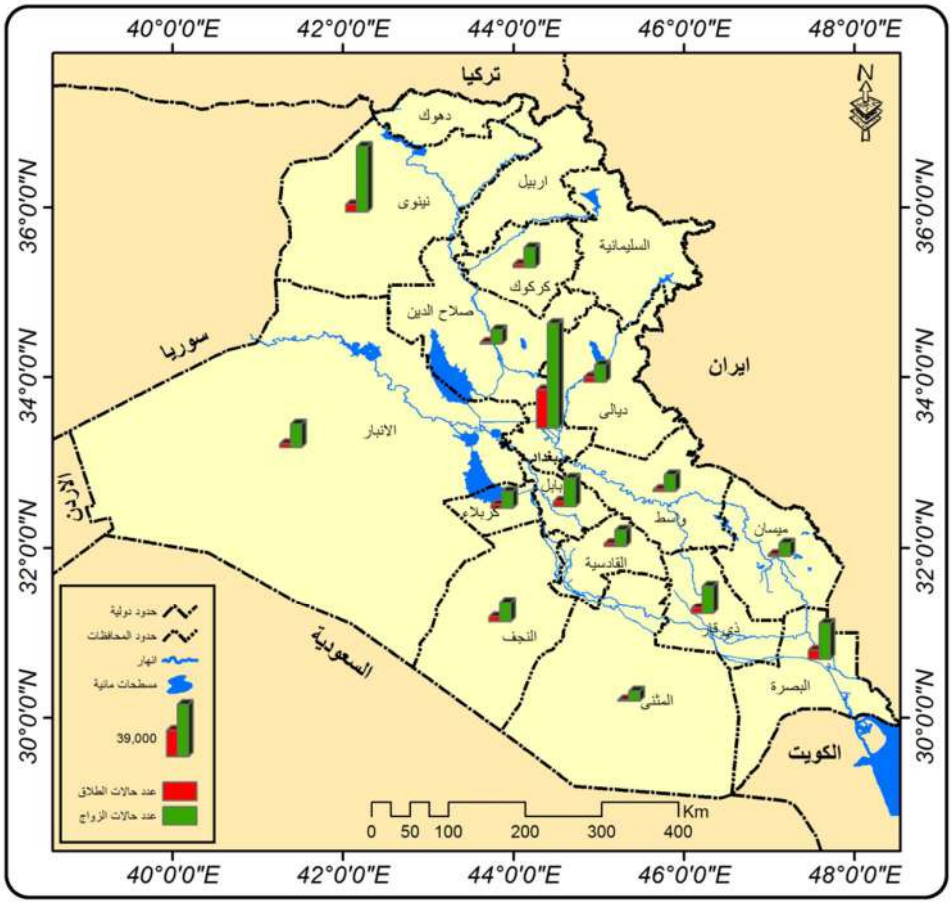

المصدر: بالاعتماد على الجدولين (٣) و(٤)

المطلب الثالث

العوامل الجغرافية المؤثرة في التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق

اولاً – العامل الديموغرافي /

تؤثر الخصائص السكانية لأي مجتمع على الظواهر المرتبطة به والسائدة فيه وتأتي الظاهرتين المدروستين من ضمنها، اذ يوضح الجدول (٥) المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق لعام ٢٠١٨ المؤثرة في تباين مؤشرات الزواج والطلاق حسب المحافظات.

١ – التغير السكاني:- يأتي تغير السكان بتأثير ثلاث عوامل متفاعلة هي الولادات والوفيات والهجرة، وبغض النظر عن طبيعة كل عامل منها من حيث حجمها ومؤشراتها واتجاهها نجد ان هناك تراجع في معدل نمو سكان العراق فبعد ان كان ٣،١ % للمدة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ وكان ٢،٩ % للمدة ١٩٩٧ – ٢٠٠٧[١٢] نجده بلغ ٢،٣ % للمدة ٢٠٠٧ –٢٠١٨ وهو معدل تغير اقل من معدل تغير حالات الزواج والطلاق للمدة ذاتها والبالغ كما تمت الاشارة اليه ١،٤ % و ٣،٣ % لكل من الزواج والطلاق على التوالي. ويتباين النمو السكاني من محافظة لأخرى فأعلاها جاء في اقليم كردستان العراق وانظمت لها فئة المحافظات ذات التغير السكاني المرتفع اذ تزيد نسبة التغير السنوية فيها عن ٣ % وتشمل محافظات كركوك والبصرة وكربلاء ويرجع ذلك الى الاستقرار الامني والانتعاش الاقتصادي النسبي لها قياساً بباقي محافظات القطر. اما فئة النمو السكاني المنخفض بنسبة تغير سنوية اقل من ٢ % فتمثلت بمحافظات ديالى والانبار وبغداد ونينوى ويظهر بصورة جلية تأثير العامل الامني وما تعرضت له هذه المحافظات من اعمال عسكرية متصدية للإرهاب. وبين الفئتين السابقتين تتحرك باقي المحافظات العراقية بنمو سكاني متوسط تراوح بين ٢ – ٣ % سنوياً. وعند مقارنة هذه الفئات بفئات تغير حالات الزواج المسجلة بالقطر نجد تطابق الى حدٍ بعيد باستثناء دخول محافظة نينوى ذات التغير السكاني المنخفض مع فئة تغير حالات الزواج المرتفع ويعود السبب في ذلك الى التراكم في تسجيل عقود الزواج الخارجي في محاكم المحافظة بعد عودة الاسر النازحة لها.

جدول (٥) المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق لعام ٢٠١٨

ت	المحافظات	نسبة التغير السنوي % للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨	الاهمية النسبية لحجم السكان %	نسبة النوع %
١	بغداد	١،٦	٢١،٣	١٠٣
٢	نينوى	١،٩	٩،٢	١٠٤
٣	ديالى	٠،٤	٤،٣	١٠٢
٤	بابل	٢	٥،٤	١٠٢
٥	النجف	٢،٩	٣،٩	١٠٠
٦	كركوك	٥،٤	٤،٢	١٠١
٧	ذي قار	٢،٤	٥،٥	١٠٠
٨	الانبار	١،٦	٤،٦	١٠٥
٩	البصرة	٣،٨	٧،٦	١٠١
١٠	واسط	٢،٥	٣،٦	١٠١
١١	صلاح الدين	٢،٧	٤،٢	١٠٢
١٢	المثنى	٢،٩	٢،٢	١٠١
١٣	ميسان	٢،٦	٢،٩	٩٩
١٤	كربلاء	٣	٣،٣	١٠١
١٥	القادسية	٢،٣	٣،٤	١٠١
١٦	دهوك	٨،٩	٣،٤	١٠٠
١٧	سليمانية	١،٣	٥،٧	١٠٠
١٨	اربيل	٢،٤	٥،٣	١٠٢
المجموع		٢،٣	١٠٠	١٠٢

المصدر:-عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تقديرات سكان العراق للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠١٨.

٢ – التوزيع السكاني: – يظهر هناك ارتباط طردي تام بين التوزيع الجغرافي للأهمية النسبية لسكان العراق حسب المحافظات والتوزيع الجغرافي للأهمية النسبية لحالات الزواج المسجلة لعام ٢٠١٨ ليظهر بذلك تأثير الحجم السكاني كعامل فاعل ومؤثر في التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق فأعلى أهمية نسبية لحجم السكان جاءت في محافظات بغداد ونينوى والبصرة وذي قار وبابل اذ بلغت اكثر من ٥ %، وتلتها فئة الاهمية النسبية المتوسطة وتتراوح بين ٥ – ٣،٥ % وتضم محافظات كركوك والنجف وديالى والانبار وصلاح الدين وواسط، اما فئة الاهمية النسبية المنخفضة لحجم السكان والتي تقل عن ٣،٥ % فتشمل محافظات القادسية وكربلاء وميسان والمثنى.

٣ – التركيب العمري: – يلعب التباين المكاني لهيكل التركيب العمري لسكان العراق دور فاعل في تباين حالات الزواج والطلاق المسجلة بالقطر، وينص قانون الاحوال الشخصية العراقي على ان سن الزواج يبدأ عند بلوغ الخامسة عشر من العمر ويشترط به تحقق البلوغ الشرعي والاهلية البدنية وعلى ان يتم بأذن القاضي[١٣]. لذا فأن سن الطلاق يبدأ بهذا العمر ايضاً. وعند اعتماد الفئات العمرية العريضة نجد ان فئة صغار السن دون ١٤ سنة من العمر لا يظهر لها تأثير واضح في تباين حالات الزواج والطلاق بالقطر اذ حتى لو جاءت حالات زواج وطلاق لهذه الفئة فهي قليلة الحدوث، اما فئتي عمر (١٥ – ٦٤) و (٦٥ فاكثر) فهي الفئة الاكثر فاعلية في تباين ظاهرتي الدراسة مكانياً سيما الفئة العمرية الوسيطية، وبشكل عام تشير المؤشرات الديموغرافية ان هناك تطوراً ديموغرافياً خلال المستقبل المنظور فالعراق مُقبل على تحول ديموغرافي عندما يكون معدل نمو السكان للفئة الوسطية (١٥ – ٦٤ سنة) اعلى من معدل نمو السكان للفئتين الصغيرة والكهلة[١٤] ويبين ذلك الجدول (٦)، اذ لا ينعكس الامر على الجوانب الاقتصادية والمعاشية ومستوى الدخل فحسب بل على معدلات الزواج والطلاق ايضاً خاصةً اذا رافق هذا التغير الديموغرافي تغير اجتماعي وثقافي أيضاً، ويفسر ذلك ارتفاع نسبة تغير كل من حالات الزواج والطلاق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨ في عموم القطر.

جدول (٦) حجم الفئات العمرية في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨

السنة	الفئات العمرية					
	٠ – ١٤ سنة	%	١٥ – ٦٤ سنة	%	٦٥ فأكثر	%
٢٠٠٧	١٢٧٩٨٨١٣	٤٣،٢	١٦٠٤٨٦٣٨	٥٤،٢	٧٤٩٥٧٢	٢،٦
٢٠١٥	١٤٣٣٣٤٣٥	٣٩	٢١٤٦٣٧٥٧	٥٨	١١٣٦٤٩٢	٣
٢٠١٨ *	١٤٥٠٨٠٤٢	٣٨	٢٢٤٢٩٥٢٩	٥٨،٨	١١٨٦٦١١	٣،٢

المصدر: د. علي عبد الامير ساجت، مصدر سابق، جدول (٢)، ص ١٢٤٠.

*عمل الباحثة بالاعتماد على نسبة النمو السنوية للفئات العمرية للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٥.

ثانياً – العامل الاقتصادي /

نضراً لما شهده العراق من اوضاع سياسية وامنية واجتماعية للعقود الاربعة الاخيرة كانت كفيلة بتراجع وضعه الاقتصادي بكل مؤشراته وفي مقدمتها مستوى الدخل السنوي للفرد ونسبة البطالة اللذان يعدان مؤشران يكشفان الوضع الاقتصادي للقطر وهذا ما يوضحه الجدول (٧)، اذ بلغت نسبة البطالة في القطر ١٥،٣ % وتبلغ اعلى مستوياتها في محافظتي ذي قار والمثنى بنسبة ٣٠،٨ % و ٢٤،٩ %لكل منهما على التوالي. واقلها في محافظة بغداد والبالغة ١١،٨ %. وبلغ متوسط دخل الفرد العراقي السنوي ٢،٣٤٠ ألف دينار ويتضح ان محافظات اقليم كردستان تتمتع بأعلى متوسط دخل فردي يفوق متوسط دخل الفرد السنوي في عموم العراق بأكثر من ٢،٧٥٠ الف دينار سنوياً وبعدها تأتي باقي محافظات القطر أذ يتباين حجم الدخل من محافظة لأخرى، فتحتل محافظات كركوك وبغداد والنجف وكربلاء والبصرة وبابل بمستوى دخل يتراوح بين ٢،٥٠٠ – ٢٠٠٠ الف دينار سنوياً، اما محافظات الانبار وديالى ونينوى وصلاح الدين فيتراوح متوسط دخل الفرد فيها بين ١،٩٩٩ – ١،٧٠٠٠ الف دينار سنوياً، بينما جاءت محافظات ذي قار والقادسية والمثنى وميسان وواسط بأقل متوسط دخل سنوي اذ يقل عن ١،٦٩٩ الف دينار.

جدول (٧) متوسط دخل الفرد العراقي ونسبة البطالة لعام ٢٠١٢

ت	المحافظات	متوسط دخل الفرد السنوي / الف دينار [١]	نسبة البطالة %[٢]
١	بغداد	٢،٦٠٠	١١،٨
٢	نينوى	١،٨٣٦	٢١،٩
٣	ديالى	١،٨٣٠	١٤،٦
٤	بابل	٢،٠٧٦	١٢،٣
٥	النجف	٢،٤٩٦	١٤،٥
٦	كركوك	٢،٨٦٨	١٢،٦
٧	ذي قار	١،٦٤٤	٣٠،٨
٨	الانبار	١،٩٤٤	١٣،٧
٩	البصرة	٢،١١٢	١٥،٥
١٠	واسط	١،٦٩٢	١٢،٧
١١	صلاح الدين	١،٧٧٦	١٨
١٢	المثنى	١،٤٥٢	٢٤،٩
١٣	ميسان	١،٦٥٦	١٦،٦
١٤	كربلاء	٢،٢٢٠	١٤،٢
١٥	القادسية	١،٤٧٦	١٤،٨
١٦	دهوك	٢،٧٩٦	١٦،٩
١٧	سليمانية	٤،٢٣٦	١١،٩
١٨	اربيل	٣،٨٧٦	١٣،٢
	المجموع	٢،٣٤٠	١٥،٣

المصدر: – (١) شاكر محمود عيال الاميري، التحليل الجغرافي لدخل الاسر في العراق وعلاقته بخصائصها السكانية، اطروحة دكتوراه غ.م، جامعة بغداد، كلية الاداب، ٢٠١٦، ص٤٣.

(٢) ماجدة جاسم الخزاعي، تفاقم ظاهرة الفقر وتدني المستوى المعيشي بين سكان العراق الاسباب والنتائج، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، المجلد ٢، العدد ٤، ك١ ، ٢٠١٣، ص ١٨٤.

ويظهر مما تقدم ان تباين المستويات الاقتصادية قد خلف فوارق طبقية انعكست على مجتمع كل محافظة ساهمت بظهور نمط من النفقات ومن ضمنها نفقات الزواج وقيمة المهر المعجل والمؤجل تتفق مع المستوى الاقتصادي للعوائل وهو بشكل عام لا يعيق رغبة الشباب في اكمال نصف الدين وانشاء اسرة اذ هناك قناعة عند الشريك بتقبل المستوى المعاشي للطرف الاخر بما يضمن الحياة الكريمة. ان المشكلة الاقتصادية تتعدى المجتمع لتصبح مسؤولية الحكومة فسوء توزيع الدخل القومي واتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء بالمجتمع العراقي كفيلة بإظهار حجم المشكلة، فيحصل نحو ٢٠ % من افقر الاسر في العراق على نحو ٧ % فقط من اجمالي دخل الاسر في عموم القطر بينما يحصل نحو ٢٠ % من اغنى الاسر بالقطر على ٤٤ % من اجمالي دخل الاسر(١٥).

ثالثاً – العامل الاجتماعي /

تُدرج ضمن العوامل الاجتماعية المؤثرة في حجم حالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق كل من الحالة التعليمية والبناء الطبقي واحكام الزواج والطلاق بحسب المذاهب الدينية عند معتنقيها فضلاً عن درجة الاستقرار السياسي والامني بالقطر إضافةً الى تقاليد الخطبة والزواج عند المجتمع العراقي وما يرافقه من نفقات وغيرها. فالمعروف ان ارتفاع المستوى التعليمي يؤثر في ترجيح القرارات الاجتماعية ومن ضمنها الزواج وما يرافقه من حُسن اختيار الشريك أو الالتفاف على اسباب حدوث الطلاق ومعالجتها(١٦). اما التشريعات الرسمية من قوانين كتشريع زواج القصر المثير للجدل الذي أُقر رسمياً عام ٢٠١٧ (***)، فعلى الرغم من تعارضه مع المادة ١٤ من الدستور العراقي والاتفاقات الدولية المتعلقة بحرية وحقوق المرأة والطفل ألا انه القى بظلاله على السكان من معتنقي المذهب الجعفري في المحافظات الوسطى والجنوبية من القطر الامر الذي يفسر ارتفاع معدلات الزواج والطلاق الخام في محافظات النجف وكربلاء وذي قار وبابل وميسان وواسط. اما تأثير الأوضاع الامنية فيبدو جلياً في محافظات نينوى والانبار وصلاح الدين وما نالها من تهجير ونزوح الاسر الذي اثر على تسجيل عقود الزواج والطلاق لسكانها خلال فترة النزوح.

الاستنتاجات

١ – بلغ أجمالي حالات الزواج والطلاق المسجلة في عموم العراق لعام ٢٠١٨ نحو (٣٢٤٣٣٨ حالة زواج) ونحو (٧٣٢٨٢ حالة طلاق) اي ارتفعت عما سجل منها في عام ٢٠٠٧ والبالغة (٢١٧٢٢١ حالة زواج) و (٤١٥٣٦ حالة طلاق) اي بنسبة تغير سنوية للزواج بلفت ٣،٧ % ونسبة تغير سنوية للطلاق بلغت ٥،٣ %. أي ان نمو الطلاق يسير بخطى أسرع من نمو الزواج وهذا مؤشر ينذر بوجود ظاهرة غير سوية تسود المجتمع العراقي، فمضاعفة عدد حالات الزواج يستلزم تسعة عشر سنة بينما مضاعفة عدد حالات الطلاق لا يتطلب سوى ثلاثة عشر سنة.

٢ – تباين تغير حالات الزواج المسجلة في العراق للمدة ٢٠٠٧ –٢٠١٨ من محافظة لأخرى، اذ سجلت محافظة نينوى اعلى نسبة تغير بلغت ٨،٨ % سنوياً تلتها محافظتي البصرة وكركوك بنسبة ٤،٥ % و٤،١% لكل منها على التوالي. في حين سجلت محافظة صلاح الدين أقل نسبة تغير سنوي لحالات الزواج المسجلة بلغت ٠،٠٣% تلتها محافظة الانبار بنسبة تغير بلغت ١ % سنوياً. ويرجع سبب ارتفاعها في نينوى الى تسجيل عقود الزواج الخارجي في محاكم المحافظة بشكل متراكم بعد انتهاء فترة النزوح وعودة الاسر للمحافظة، في حين يرجع انخفاض نسبة التغير في محافظتي صلاح الدين والانبار الى تسجيل عقود الزواج في محاكم محافظات القطر التي استقبلت الاسر النازحة من هاتين المحافظتين. أما تغير حالات الطلاق المسجلة في العراق للمدة المذكورة فقد تباين مكانياً من محافظة لأخرى اذ سجلت محافظتي ديالى والنجف أعلى نسبة تغير بلغت ١٤ % لكل منها واقلها في محافظة واسط أذ بلغت – ٠،٦ % سنويا.

٣ – اعتمادا على حجم حالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق لعام ٢٠١٨ فقد تباينت مكانيا مؤشرات الظاهرتين من محافظة لأخرى، فمؤشرات الزواج سجلت في عموم العراق معدل زواج خام بلغ ٨،٥ بالإلف جاءت محافظة نينوى بأعلى معدل زواج خام بلغ ١٤ بالألف، واقله في محافظة صلاح الدين بلغ ٦،٧ بالألف، اما معدل تكوين العائلات فبلغ في عموم العراق ٤٤٢٥ عائلة تباين مكانيا لتسجل محافظة نينوى اعلى معدل بلغ ٨٩٣١ عائلة واقله في محافظة بغداد نحو ٢٧٠٣ عائلة، واحتلت بغداد اهمية نسبية بلغت ٢٤،٣ % من اجمالي حالات الزواج المسجلة بالقطر واقلها جاءت في محافظة المثنى بأهمية نسبية بلغت ٢،٣ %. أما مؤشرات الطلاق فبلغ معدل الطلاق الخام في العراق ٢ بالألف لتسجل بغداد وحدها نحو ٣،٤ بالألف واقل معدل طلاق خام جاء في محافظة صلاح الدين بنحو ٠،٩ بالألف . في حين بلغ معدل نسبة الطلاق الى الزواج في عموم القطر ٢٢،٥ %، جاء في محافظة بغداد بنحو ٣٧ % اي اكثر من ثلث حالات الزواج

المعقود لعام ٢٠١٨ انتهت بالطلاق في العاصمة بغداد، واقله جاءت في محافظة المثنى اذ بلغت ١١،٦ %. اما مؤشر الاهمية النسبية لحالات الطلاق المسجلة فاعلاه جاء في بغداد بنسبة ٣٩،٧ % من اجماليها بالقطر واقلها في محافظة المثنى بنسبة ١،٢ %.

٤ – اثرت العوامل الجغرافية في التباين المكاني للظاهرتين المدروستين، اذ برز تأثير العامل الديموغرافي المتمثل بالنمو السكاني للقطر وتباين معدلاته من محافظة لأخرى وتباين الاهمية المطلقة والنسبية لسكان القطر حسب المحافظات في تباين حالات الزواج والطلاق المسجلة. اما تأثير العامل الاقتصادي المتمثل بمستوى الدخل الفردي ومعدل البطالة فتباينها بين محافظات القطر لم تظهر لها علاقة ارتباطية بين تباين مؤشرات الزواج والطلاق فالرغبة في اكمال نصف الدين لا تقف بوجهها انخفاض للمستوى الاقتصادي، أما تأثير العوامل الاجتماعية التي اندرج تحت مفهومها الاحكام المذهبية المتعلقة بالزواج والطلاق لمعتنقيها والعامل الامني والاوضاع السياسية والتشريعات القانونية، اذ ظهر لها دور في التباين المكاني للظاهرتين المدروستين بين محافظات القطر.

التوصيات

١ – ترسيخ القيم الدينية اذ ان التعاليم الاسلامية تناولت كافة الجوانب الحياتية باعتبار الدين انجح منظومة ضبط اجتماعي فقوم سلوك الافراد ونظم علاقاتهم الاجتماعية وعالج مشاكلهم.

٢ – اعادة النظر في التشريعات القانونية حول تحديد سن الزواج وما ترتب عليه من ظهور مشاكل اجتماعية متعددة كان اولها الزواج المبكر القاصرات.

٣ – توفير الخدمات المجتمعية وانشاء مراكز توجيه الاسرة وزيادة التثقيف بالمسؤوليات والواجبات الاسرية فالحياة الزوجية ليست اشباع رغبات عاطفية وجنسية بل هي بداية لأنشاء مجتمع يَخلف مجتمع سيزول.

٤ – العمل على ضبط معدل نمو حالات الطلاق من خلال تقويض الاسباب المشجعة على حدوثه من الاستخدام السيء لوسائل التواصل الاجتماعي والاستخفاف بمسؤوليات الحياة الزوجية من كلا الزوجين.

٥ – الاستقرار السياسي وما يتبعه من استقرار امني يسود المحافظات العراقية سيعزز من النهوض بالمستوى الاقتصادي والمعاشي والسكني ويضمن استقرار اسري يساهم بشكل او باخر بخفض معدلات الطلاق بالقطر.

هوامش البحث ومصادره:

(١) د. فتحي محمد ابو عيانة، مشكلات سكانية معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص١٠٥.

(٢) د. السيد محمد بدوي، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بلا تاريخ، ص١٩٩.

(٣) د. خلف حسين علي الدليمي، الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي الجغرافي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٧٨.

* بلغ اجمالي المحافظات العراقية تسعة عشر محافظة بواقع اربع محافظات في اقليم كردستان هي اربيل ودهوك والسليمانية وحلبجة بعد استحداثها بقرار حكومة الاقليم ذي الرقم ٥٦٨ بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ ورغم اعتراف حكومة بغداد به الا انه لم يتم العمل به لحد الان. وقد تعذر الحصول على البيانات المتعلقة بالزواج والطلاق للإقليم لذا جاءت الدراسة لما تم توفره من بيانات لباقي محافظات القطر البالغة خمسة عشر محافظة.

(٤) عبير ضيدان ابراهيم، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الاعظمية للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غ. م، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠١١.

(٥) حيدر علي جبر الوحيلي، تحليل جغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الزبير للمدة١٩٩٧-٢٠١١، رسالة ماجستير غ. م، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٤.

(٦) رؤوف رحمن رمضان الخفاجي، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة كربلاء للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٦، رسالة ماجستير غ. م، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٦.

** مقياس معدل تكوين العائلات = عدد الزيجات المعقودة خلال سنة / عدد حالات الطلاق المسجلة لنفس السنة × ١٠٠٠ ينظر:- د. عبد اللطيف حسن شومان، مقدمة في الاحصاء السكاني، ط١،دار دكتور، بغداد، ٢٠١٢، ص١٩٦.

(٧) القرآن الكريم، سورة النور، الاية ٣٢.

(٨) موسوعة النابلسي، شرح مختصر للأحاديث الشريفة. www.nabulsi.com

(٩) سها محمد القطاع، منهج القرآن الكريم في تحقيق السعادة الزوجية (دراسة موضوعية)، رسالة ماجستير غ. م، الجامعة الاسلامية – غزة، كلية اصول الدين، ٢٠٠٩، ص١٥-١٩.

(١٠) د. معن خليل العمر، عبد اللطيف عبد الحميد العاني، المشكلات الاجتماعية، مطابع وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٩١، ص٢٨٠.

(١١) حسين كريم حمد الساعدي، التحليل الجغرافي للحالة الزواجية في محافظة واسط، رسالة ماجستير غ. م، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٠٥، ص٢١.

(١٢) د. حسين جعاز ناصر، النمو السكاني والتنمية الحضرية في العراق ١٩٨٧-٢٠٠٧، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٣، العدد ١، لسنة ٢٠١٠، ص١٣٣.

(١٣) قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته، المادة ٨، الفقرة ٢.

(١٤) د. علي عبد الامير ساجت، تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية وامكانية استثمارها، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٧، العدد ٤، لسنة ٢٠١٦، ص١٢٣٧.

(١٥) ماجدة جاسم الخزاعي، تفاقم ظاهرة الفقر وتدني المستوى المعيشي بين سكان العراق الاسباب والنتائج، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ٤، المجلد ٢، ك١، ٢٠١٣، ص ١٨٢-١٨٤.

(١٦) د. باسم عبد العزيز عمر العثمان، سعد عكموش، الخصائص الاجتماعية لحالات الطلاق في محافظة البصرة لعام٢٠١٣، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٥، العدد ٣-٤، لسنة ٢٠١٧، ص٨٣.

***ينص هذا القانون على السماح بزواج الصبي الذي اكمل الخامسة عشر من عمره والفتاة التي اكمات التاسعة من عمرها، على اساس ان قانون الاحوال الشخصية العراقي المرقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ يتعارض مع الفقه الشيعي. ينظر:- د. قاسم حسين صالح، قانون الاحوال الشخصية الجعفري من منظور سيكولوجي، بحث منشور على الموقع www.arabsynet.com

المصادر

١ – القرآن الكريم، سورة النور.

٢ – د. السيد محمد بدوي، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بلا تاريخ.

٣ – د. باسم عبد العزيز عمر العثمان، سعد عكموش، الخصائص الاجتماعية لحالات الطلاق في محافظة البصرة لعام٢٠١٣، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٥، العدد ٣-٤، لسنة ٢٠١٧.

٤ – د. حسين جعاز ناصر، النمو السكاني والتنمية الحضرية في العراق ١٩٨٧-٢٠٠٧، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٣، العدد ١، لسنة ٢٠١٠.

٥ – حسين كريم حمد الساعدي، التحليل الجغرافي للحالة الزواجية في محافظة واسط، رسالة ماجستير غ. م، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٠٥.

٦ – حيدر علي جبر الوحيلي، تحليل جغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الزبير للمدة١٩٩٧-٢٠١١، رسالة ماجستير غ. م، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٤.

٧ – د. خلف حسين علي الدليمي، الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي الجغرافي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

٨ – رؤوف رحمن رمضان الخفاجي، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة كربلاء للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٦، رسالة ماجستير غ. م، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٦.

٩ – سها محمد القطاع، منهج القرآن الكريم في تحقيق السعادة الزوجية (دراسة موضوعية)، رسالة ماجستير غ. م، الجامعة الاسلامية – غزة، كلية اصول الدين، ٢٠٠٩.

١٠ – د. عبد اللطيف حسن شومان، مقدمة في الاحصاء السكاني، ط١،دار دكتور، بغداد، ٢٠١٢.

١١ – عبير ضيدان ابراهيم، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الاعظمية للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غ. م، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠١١.

١٢ – د. علي عبد الامير ساجت، تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية وامكانية استثمارها، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٧، العدد ٤، لسنة ٢٠١٦ .

١٣ – د. فتحي محمد ابو عيانة، مشكلات سكانية معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،٢٠١٧.

١٤ – د. قاسم حسين صالح، قانون الاحوال الشخصية الجعفري من منظور سيكولوجي، بحث منشور على الموقع www.arabsynet.com

١٥ – ماجدة جاسم الخزاعي، تفاقم ظاهرة الفقر وتدني المستوى المعيشي بين سكان العراق الاسباب والنتائج، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ٤، المجلد ٢، ك١، ٢٠١٣.

١٦ – د. معن خليل العمر، عبد اللطيف عبد الحميد العاني، المشكلات الاجتماعية، مطابع وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٩١.

١٧ – موسوعة النابلسي، شرح مختصر للأحاديث الشريفة. www.nabulsi.com